

مجلس العمال في حركة فتح "ساحة غزة": الفلسطيني في لبنان "ليس وافداً"



16 يونيو 2019 - 13:24

: عبّر مجلس العمال في حركة فتح "ساحة غزة"، عن صدمته إزاء ما يتعرض له الفلسطينيون في لبنان الشقيق، على إثر القرارات الأخيرة لوزير العمل اللبناني، والتي بموجبها تم إغلاق متاجر ومؤسسات يديرها فلسطينيون، معتبراً القرارات الأخيرة يشوبها عوارٍ قانوني، لأنها اعتبرت الفلسطيني وافداً، في حين أنه لاجيء يقيم على أرض لبنان وليس وافداً.

جاء ذلك، في بيان اليوم الثلاثاء، بُعيد لقاء جمع قيادة مجلس العمال في حركة فتح بساحة غزة ومجلس النقابات العمالية، جرى فيه مناقشة الإجراءات التي اتخذتها وزارة العمل اللبنانية، والتي أثرت سلباً على العمال الفلسطينيين والمؤسسات التجارية الفلسطينية. وقال البيان، "في الوقت الذي تتوحد فيه جهود الشعب الفلسطيني وقواه السياسية للتصدي ومواجهة (صفقة القرن)، والتمسك بحقوقنا الثابتة المتمثلة بحق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، صُدمنّا ومعنا أهلنا اللاجئيين في لبنان بواقع إجراءات تطبيق قانون العمل اللبناني، والتي أثرت سلباً على المؤسسات التجارية والاقتصادية الفلسطينية، عبر سلسلة من الخطوات عكست تطبيقات يشوبها العوار القانوني، ويصعب تنفيذها، خاصة فيما يتعلق بإجراءات الحصول على إجازة العمل".

وأضاف البيان، أن هذه الإجراءات أثرت بشكلٍ سلبيٍّ ومباشرٍ على حياة ومعيشة اللاجئيين الفلسطينيين في الأراضي اللبنانية، وأدت لخلق بلبلة في المخيمات، وفي العلاقة الأخوية التي تجمع الشعبين اللبناني والفلسطيني.

وأوضح، أننا في مجلس العمال بساحة غزة ومجلس النقابات العمالية، نؤكد على أن اللاجئ الفلسطيني في لبنان ليس وافداً أجنبياً، بل هو لاجئٌ مقيم قسراً على الأراضي اللبنانية، تنطبق عليه أحكام القانون رقم 129 لسنة 2010، وله الحق في العمل والحياة الكريمة وفقاً لما قرره القوانين والشرائع الدولية، مع الاحترام الكامل للقوانين اللبنانية.

وطالب البيان، بالوقف الفوري للإجراءات الصادرة عن وزارة العمل، والتأكيد على استمرار عمل ودور لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، وإعفاء الفلسطيني من إجازة العمل، وكذلك تعديل قانون الضمان الاجتماعي رقم 128 في 2010 بما يجعله مناسباً لحقوق الفلسطينيين في لبنان، وتعديل حق عمل الفلسطينيين لتشمل الفئات المهنية والكفاءات خاصة من الشباب.